الأمم المتحدة S/2005/506

مجلس الأمن

Distr.: General
2 August 2005
Arabic
Original: English

التقرير الثامن عشر للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقراره ١٥٦٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي طلب بموجبه المجلس إليّ إطلاعه بانتظام على التطورات الحاصلة في منطقة البعثة. ويقدم هذا التقرير آخر مستجدات التخطيط للانتخابات منذ تقريري الخاص عن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2005/320، المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٥)، ويشمل التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريري العادي الأخير المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/167).

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – مع أن أول فترة ٢٤ شهرا من المرحلة الانتقالية كانت مهددة عند انتهائها في ٣٠ حزيران/يونيه بدعوات إلى اضطرابات عنيفة، ظلت الحالة هادئة نسبيا طوال الفترة. وقد تمكنت الحكومة الانتقالية من فرض النظام العام خلال فترات اشتداد التوتر في نهاية حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه، واتسمت بالهدوء عموما الأسابيع الأولى من التمديد لفترة ستة أشهر.

٣ – ودعا الرئيس كابيلا في خطابين أمام البرلمان يومي ١٦ أيار/مايو و ٢٨ حزيران/يونيه إلى ''تقييم أداء الحكومة'' وإجراء تعديل وزاري. وأُعلن في ٨ تموز/يوليه عن تغييرات على مستوى كبار الوظائف الدبلوماسية والعسكرية، وأجريت بعض التعيينات في الإدارة المحلية. بيد أن الاتصالات بين حزب الشعب من أجل الإعمار والديمقراطية والاتحاد من أجل

040805 040805 05-44571 (A)
0544571

الديمقراطية والتقدم الاجتماعي بشأن إدخال بعض مسؤولي الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي أو الحزب اللومومبي الموحد في المؤسسات الانتقالية لم تسفر عن نتائج ملموسة. وفي ١٦ تموز/يوليه، زار رؤساء أنغولا وجمهورية الكونغو وغابون جمهورية الكونغو الديمقراطية للإعراب عن تأييدهم للعملية الانتقالية والتشجيع على أن تشمل العملية جميع الأطراف المعنية.

٤ - وقد أدى الجدل بشأن مستقبل المرحلة الانتقالية إلى انقسام في الساحة السياسية الكونغولية إلى معسكرين رئيسيين. فالأحزاب المشاركة في المؤسسات الانتقالية - وهي حزب الشعب من أجل الإعمار والديمقراطية، وحركة تحرير الكونغو، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، وقوى المستقبل - تفضل تمديد المرحلة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، اتهمت الأحزاب السياسية التي ليست في معظمها ممثلة في المؤسسات الانتقالية - بزعامة الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وتضم الحزب اللومومبي الموحد، و ''مجموعة [الأحزاب السياسية] الأربعة عشر''، وحركة ١٧ أيار/مايو، وقوى التحديد من أجل الاتحاد والتضامن - الحكومة الانتقالية بالفشل في تنظيم الانتخابات في موعدها، وعارضت التمديد التلقائي للمرحلة الانتقالية، ودعت إلى مظاهرات عامة من أجل وقف العملية الانتقالية.

٥ - ولم تتحقق المخاوف من أن تفضي هذه الدعاوى والإجراءات الواسعة النطاق التي دعا إليها الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي إلى مظاهرات عنيفة وإلى تصاعد العنف بين المتظاهرين وقوات الأمن. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه كان زهاء ٢٥٠ ٠٠٠ ناخب قد تسلموا بطاقاتهم الانتخابية في كينشاسا، مما يمثل دليلا ملموسا على إحراز تقدم في المرحلة الانتقالية وعلى أن العملية الانتخابية أصبحت جارية أخيرا. وإضافة إلى ذلك، نظمت الحكومة الانتقالية في أواخر شهر حزيران/يونيه استعراضات عسكرية في كينشاسا وفي المدن الرئيسية بالمحافظات إظهارا لقوتها. وقد عادت وحدات الجيش إلى ثكناتها. ونُشرت في ٣٠ حزيران/يونيه الشرطة الوطنية الكونغولية، وبخاصة أفراد وحدة شرطة التدخل السريع التي تولت أنغولا وفرنسا تدريبها، للسيطرة على حشود الجماهير.

٦ - وتجدر الإشارة إلى أن زعماء الكنيسة لم ينضموا إلى الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في نداءاته من أجل التظاهر، وكذلك أعداد كبيرة من الطلاب ودعا المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو إلى التعجيل بإنشاء لجنة لمتابعة الانتخابات من أجل تسوية الصعوبات الناشئة عن العملية الانتخابية. وقد ساعدت على تخفيف التوترات زيارات دبلوماسية رفيعة المستوى شملت زيارات قام بها قبل ٣٠ حزيران/يونيه ثابو مبيكي، رئيس

جنوب أفريقيا، وخافير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ولويس ميتشل، المفوض الأوروبي لشؤون التنمية والمعونة الإنسانية، وخوسي مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية.

٧ - بيد أن بعض الاشتباكات حدثت بين المتظاهرين وقوات الأمن في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه، وأسفرت عن مقتل شخص في كينشاسا وخمسة أشخاص في تشيكابا وسبعة في مبوجي مايي. وقد اعتقل مؤقتا في كل من كينشاسا وكاساي أكثر من ٤٠٠ متظاهر وممثل لأحزاب سياسية، بمن فيهم العديد من كبار مسؤولي الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. بيد أن معظمهم أطلق سراحهم في غضون ٢٤ ساعة.

٨ - ومنذ ٣٠ حزيران/يونيه، أظهر الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي قدرا أكبر من الرغبة في تنظيم أنشطته العامة في حدود ما يسمح به القانون. وقد حضر مهرجانه السياسي في كينشاسا في ٩ تموز/يوليه ما يناهز ٢٠ ٠٠٠ من مناصريه، وكان تنظيم المهرجان بموافقة الحكومة الانتقالية.

جدول الأعمال التشريعي

٩ - تحق تقدم كبير خلال الدورة العادية للبرلمان التي اختتمت أعمالها في ٤ تموز/يوليه. وقد اعتمدت الجمعية الوطنية في ١٣ أيار/مايو مشروع الدستور الذي سيُعرض في استفتاء عام من المقرر حاليا إجراؤه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ١٧ حزيران/يونيه، وافق مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية في قرار مشترك على تمديد المرحلة الانتقالية لفترة ستة أشهر، بموجب المادة ١٩٦ من الدستور الانتقالي، وأصدر الرئيس كابيلا قانون الاستفتاء في ٢٣ حزيران/يونيه.

١٠ - ويستعرض الخبراء الوطنيون والدوليون حاليا المشروع الأولي للقانون الانتخابي الذي أعدته اللجنة المستقلة للانتخابات ووزارة الداخلية. وسيُعرض مشروع القانون بعد موافقة مجلس الوزراء عليه على الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ لاستعراضه في آن واحد تعجيلا بعملية اعتماده.

العملية الانتخابية

١١ - في ١٨ حزيران/يونيه، وقَّع ١٨٦ حزبا من ٢٢١ حزبا سياسيا مسجلا مدونة لقواعد السلوك أعدتها اللجنة المستقلة للانتخابات وتحدد مبادئ إجراء العملية الانتخابية بطريقة شفافة ومنصفة وذات مصداقية وغير عنيفة. ولم يوقع بعد كل من الاتحاد من أجل

الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وحزب الشعب من أجل الإعمار والديمقراطية مدونة قواعد السلوك.

١٢ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، بدأت عملية تسجيل الناخبين في كينشاسا، ثم بدأت في ٢٥ تموز/يوليه في الكونغو السفلى والمحافظة الشرقية. وبحلول ٢٦ تموز/يوليه كان قد تم تسجيل ما ينوف على ٢,٧ مليون ناخب. ولأسباب أمنية، تنظم عملية تسجيل الناخبين بحيث تجري على خمس مراحل: تبدأ في كينشاسا، تليها المحافظة الشرقية والكونغو السفلي؛ ثم كاتانغا، وكاساي الشرقية وكاساي الغربية؛ ثم مانييما، وكيفو الشمالية والجنوبية؛ وتنتهي في باندوندو والإكواتور بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر. وقد حددت اللجنة المستقلة للانتخابات، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ٠٠٠ ٩ مركز لتسجيل الناخبين في البلد، وبدأ توظيف وتدريب ٠٠٠ ٤٠ موظف من موظفي التسجيل.

١٣ - والفجوة بين الأموال المتوافرة والاحتياجات التي ستنشأ مستقبلا فيما يتعلق بالانتخابات مدعاة لقلق بالغ. فالميزانية العامة التقديرية للانتخابات تبلغ ٤٢٢ مليون دولار، من بينها ٢٧٠ مليون دولار لدعم العملية الانتخابية عن طريق اللجنة المستقلة للانتخابات. والمبلغ المتعهد به حتى الآن هو ٢٧٢,٨ مليون دولار لميزانية اللجنة، منه حوالي ١٠٠ مليون دولار أعلنت تعهدات بتقديمه خلال اجتماع للمانحين عقده الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١١ تموز/يوليه. بيد أن المبلغ الإضافي المقدر للبعثة من أجل نقل المعدات الانتخابية إلى ما مجموعه ١٤٥ إقليما و ٢١ مدينة كبرى وهو ١٠٣ ملايين دولار لا يزال ينتظر قرارا من مجلس الأمن. وفي حالة عدم الموافقة على هذه المبالغ، قد يشهد الجدول الزمني للانتخابات تأخيرات كبيرة.

١٤ - وإضافة إلى هذا، تقدر الحكومة الانتقالية أن مبلغا قدره حوالي ٤٨ مليون دولار سيلزم للأمن الانتخابي، بما في ذلك تدريب الشرطة وتجهيزها. وسيستلزم نظام اتصالات لأمن الانتخابات مبلغا إضافيا قدره ١٤,٢٥ مليون دولار. وقد وردت تعهدات من الاتحاد الأوروبي وبلجيكا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والحكومة الانتقالية ستغطي المبلغ كله تقريبا. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوق مساهمات لإدارة مساهمات المانحين لأغراض الأمن.

١٥ - ومع أنه من المقرر أن ينتهي التسجيل في تشرين الأول/أكتوبر وأن يجري الاستفتاء في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر أو في تاريخ قريب من ذلك، لم تعلن الحكومة رسميا حتى الآن الجدول الزمني الكامل للانتخابات، بما فيه المواعيد المؤقتة للانتخابات البلدية والرئاسية، التي يمكن تأكيدها بعد وضع القانون الانتخابي في صيغته النهائية. ويخشى أن تتقوض الجهود

الرامية إلى تهيئة الظروف الآمنة اللازمة لعقد انتخابات حرة ونزيهة في حالة عدم الإعلان عن تلك المواعيد.

١٦ - وقد أطلقت اللجنة المستقلة للانتخابات حملة تثقيف بشأن المواطنة في ١٨ حزيران/يونيه، وتنشر في جميع أنحاء البلد معظم النصوص القانونية الرئيسية المتعلقة بالانتخابات، بما فيها قوانين الجنسية والتسجيل ومشروع الدستور باللغات الوطنية الأربع (السواحلي، والليننغالا، والتشيليوبا والكيكونغو). وأنتجت البعثة في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة دعم العملية الانتخابية في الكونغو، أربعة شرائط فيديو عن العملية الانتخابية بمختلف اللغات. وتدعو الجماعات النسائية إلى زيادة دور المرأة في العملية الانتخابية، وتنفذ رابطة المحاميات استراتيجية لرصد عملية تسجيل الناخبين.

العلاقات الإقليمية

١٧ - في أعقاب اعتماد إعلان دار السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٤، شرعت البلدان الـ ١١ الأساسية في مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى في إعداد وثائق مشاريع وبروتوكولات لاعتمادها في مؤتمر القمة الثاني المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في نيروبي. وفي إطار ذلك المؤتمر، الذي سيعقد تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تجري البلدان الأساسية مناقشات بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه المنطقة فيما يتعلق بالسلام والأمن، والديمقراطية والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية والمسائل الإنسانية والاجتماعية.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تحقق قدر من التقدم نحو خفض التوتر الإقليمي نتيجة لعقد اجتماع وزراء خارجية أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في لوبومباشي في ٢١ نيسان/أبريل بموجب الاتفاق الثلاثي الذي سهلته الولايات المتحدة. وأكدت الأطراف مجددا التزامها بإنهاء وجود وأنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووافقت أيضا على دعم جهود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى نزع سلاح محاربي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتسريحهم وإعادتهم إلى رواندا وذلك بدعم من البعثة. واتفق المشاركون أيضا على إنشاء ''خلية مشتركة'' لتبادل المعلومات المتعلقة بالأمن الحدودي وتحليلها.

١٩ - وقام وزير خارجية رواندا، تشارلز موريغاندي، بزيارة إلى كينشاسا يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ليتابع مع الحكومة الانتقالية مسألة تعيين سفير لرواندا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي الخطوة التي طال انتظارها. واستجابة لطلب من رواندا، أذنت الحكومة الانتقالية بإجراء تحقيق، ويجريه الآن فعلا فريق التحقق المشترك في غوما، في

ما يزعم من وجود محاربين روانديين في مركز موشاكي في كيفو الشمالية. وفي الوقت نفسه، ينتظر فريق التحقق المشترك إذنا من الحكومة الانتقالية للتحقيق في ادعاءات وجود أسرى حرب عسكريين روانديين محتجزين في كيسانغاني وكينشاسا.

٢٠ - وقد أثرت التطورات في بوروندي في الحالة الأمنية في الشرق مع قيام قوات الدفاع الوطنية البوروندية بمهاجمة قوات التحرير الوطنية، رغم الجهود المبذولة لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار في أعقاب توقيع إعلان في دار السلام في ١٥ أيار/مايو. والتقارير التي تفيد بتزايد وجود متمردين من قوات التحرير الوطنية في الجزء الشرقي تؤثر سلبا في العلاقات بين البلدين بينما تتواصل تقارير تفيد بقصف عناصر من جيش بوروندي لأراضي الكونغو. ولمعالجة الحالة، طلب قائد المنطقة العسكرية العاشرة بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية دعما من البعثة لإنشاء آلية تحقق ثنائية منسقة. وتنظر البعثة وعملية الأمم المتحدة في بوروندي في هذه المسألة وترصدان الوضع عن كثب.

ثالثا - تنفيذ ولاية البعثة

الحالة الأمنية

إيتوري

٢١ - ما زالت الحالة الأمنية في إيتوري متقلبة رغم التدابير القوية التي اتخذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، لنزع أسلحة المحاربين. وإضافة إلى هذا، لم تتخذ الحكومة الانتقالية حتى الآن التدابير الضرورية لبسط سلطتها، ولا سيما الدوائر الأمنية والإدارية، على الإقليم كله.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نفذت البعثة واللواء المتكامل للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أنشطة تطويق وتفتيش وسيطرة على المنطقة. وأدى طرد اتحاد الوطنيين الكونغولويين - جناح لوبانغا مؤقتا بالقوة من معقله في كاتوتو في ٢٤ أيار/مايو في إطار عملية مشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة إلى تقليص منطقة سيطرة تلك الجماعة وتحسين الحالة الأمنية في الإقليم.

٢٣ - وفي إطار برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي، الذي انتهى في ٢٥ حزيران/يونيه، تم تجريد ٦٠٧ ١٥ محاربين من مختلف جماعات الميليشيات، بمن فيهم ٣٩٥ ٤ طفلا (بينهم ٨٤٠ من البنات) من أسلحتهم وجَمع ٢٠٠ ٦ قطعة سلاح، وإن كانت نسبة ٧٠ في المائة منها غير قابلة للاستعمال. ويرجع النجاح في إتمام مرحلة نزع

السلاح من برنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي إلى أنشطة البعثة وإجراءاتها المشتركة مع السلطات الكونغولية، التي اتُبع فيها نهج سياسي وقضائي وعسكري قوي.

٢٤ - وما زالت مسألة الإدماج المستديم للمحاربين السابقين في الحياة المدنية أو إدماج عناصر الميليشيات السابقين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل تحديا رئيسيا تلزم مواجهته. وإذ لا يزال ثلثا المحاربين السابقين عاطلين عن العمل، ومن المحتمل أن يوجد ما يغري المحاربون السابقون بحمل السلاح من جديد في ظل غياب آفاق لفرص اجتماعية - اقتصادية على المدى البعيد. ويمضي ببطء تنفيذ مشاريع إعادة الإدماج، التي تبلغ تكاليفها زهاء ٣ ملايين دولار. والمسؤولية الرئيسية عن إعادة الإدماج في المجتمع المحلي تقع على عاتق السلطة الوطنية المكلفة بنزع السلاح وإعادة الإدماج التي يمولها البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج الذي يرعاه البنك الدولي. وخلال الشهر الماضي، كثفت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهودها ووافقت على عدد إضافي من مشاريع إعادة الإدماج.

٢٥ - ونتيجة لعملية نزع السلاح، لم يعد هناك وجود للقوات المسلحة للشعب الكونغولي واتحاد الوطنيين الكونغولويين/جناح كيسمبو. وتشير تقارير إلى أنه رغم الضعف الكبير الذي لحق باتحاد الوطنيين الكونغولويين - جناح لوبانغا، وجبهة القوميين ودعاة إعادة الاندماج، وقوى المقاومة الوطنية في إيتوري، وحزب الوحدة وصون السلامة الإقليمية للكونغو، في أعقاب نزع أسلحة قواتها واعتقال معظم قادتها، فإنها تحاول توحيد ما تبقّى من قواتها في إطار تحالف جديد يُطلق عليه اسم ''الحركة الثورية الكونغولية''. وتواصل هذه الجماعات، التي تحفّزها مصالح التجارة غير المشروعة عبر الحدود، عرقلة بسط سلطة الدولة عن طريق استهداف مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ودوريات البعثة وتهديد السكان المحليين. ولا يزال حوالي ٥٠ من قادة الميليشيات المتعنتين وزهاء ٢٠٠ ١ من العناصر المسلحة طلقاء في إيتوري، متمركزين في أقاليم إيرومو ودجودجو ومهاجي.

٢٦ - وأثناء العمليات العسكرية القوية التي قادتها البعثة في لوغو في ٢ حزيران/يونيه وفي ميدو في ٢٧ حزيران/يونيه، لوحظ تغيير في تكتيكات العناصر المسلحة، شمل شن هجمات على الطائرات العمودية التابعة للبعثة، واستخدام الدروع البشرية، وهجر معسكرات الميليشيات للاختباء وسط السكان. ويساورني قلق بالغ لأنه يبدو أن هذه الجماعات يُعاد تسليحها وتتلقى تدريبا بدعم خارجي انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢٧ - ومن الصعب تقييم ما إذا كان الدعم المباشر لجماعات الميليشيات في إيتوري يأتي من البلدان المجاورة. بيد أن ثمة تقارير تشير إلى أن ممثلي الجماعات يتنقلون بحرية بين

جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا، بما في ذلك تحركهم من أجل عقد اجتماعات أو إجراء معاملات مالية. وفي تطور لافت، اجتمع العديد من ممثلي الجماعات المسلحة علنا في كمبالا في منتصف حزيران/يونيه لتشكيل الحركة الثورية الكونغولية، التي يتمثل هدفها في معارضة بسط الدولة لسلطتها على إقليم إيتوري كله. وثمة تقارير غير مؤكدة تفيد بأن الميليشيات في إيتوري تتلقى السلاح بانتظام، بما في ذلك عبر بحيرة ألبرت. وإني أحث بقوة الدول المجاورة على كفالة ألا يَستخدم ما تبقى من جماعات الميليشيات أراضيها كقواعد خلفية أو ملاجئ آمنة أو كطريق تموين للاتجار غير المشروع بالأسلحة.

٢٨ - ويمثل حضور وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إيتوري وأنشطتها المشتركة المتواصلة مع البعثة أبرز مظاهر سلطة الدولة. بيد أن القوات الكونغولية لا تدفع لها الرواتب بانتظام، وتفتقر إلى مقومات البقاء على المدى البعيد، ورديئة التجهيز، لا سيما فيما يتعلق بالدعم اللوجستي، بما فيه الاتصالات والمركبات واللباس العسكري.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، رغم أن الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم الجمركية بدأت تنساب شيئا فشيئا في قنوات الدولة، فإن الدولة ما زالت بعيدة عن التحكم التام في موارد إيتوري. وما زالت الإيرادات المُحصّلة في المناطق التي تحتلها جماعات الميليشيات المتبقية، لا سيما في مناطق التعدين، موضع تلاعب، وتظل مكاتب الجمارك والضرائب تفتقر إلى التجهيزات والتمويل. ومن اللازم أن تنفذ الحكومة الانتقالية على وجه السرعة، بدعم من شركائها الدوليين، خطة شاملة لبسط سلطة الدولة ووقف الاستغلال غير المشروع للموارد. وينبغي أن تتضمن الخطة ميزانية لإدارة إيتوري وآلية لكفالة دفع الأجور على نحو منتظم لموظفي الخدمة المدنية وتوفير الدعم اللوجستي لهم.

٣٠ - وبينما يوجد الآن معظم قادة الميليشيات في السجن، لم تشرع الحكومة الانتقالية حتى الآن في اتخاذ إجراءات قانونية رسمية ضدهم. وإضافة إلى هذا، أُفرج مؤخرا من سجن في كينشاسا عن بعض أولئك الذين سلمتهم البعثة إلى الحكومة. وما زال العديد من قادة الميليشيات طلقاء ويواصلون مزاولة أنشطة تجارية غير مشروعة. وفي أعقاب تقارير تفيد بأن بعض قادة الميليشيات قد لجأوا إلى بلد مجاور، حثت البعثة الحكومة الانتقالية على إصدار تصاريح اعتقال دولية بخصوصهم.

كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٣١ - فيما يتعلق بكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، أولت السلطات المحلية والبعثة، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اهتماما كبيرا للتطورات المتصلة بالإعلان الذي صدر عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في ٣١ آذار/مارس في روما. واتخذت السلطات المحلية،

عاملة مع البعثة، خطوات لتوعية السكان المحليين وسافر العديد من كبار ممثلي الحكومة الانتقالية إلى كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية للقيام بأعمال المتابعة لهذه العملية.

٣٢ - ونفذ لواء البعثة في كيفو الشمالية عمليات، بتنسيق وثيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ضد العناصر المسلحة في المحافظة لتيسير الوصول الحر والآمن للسكان المدنيين، لا سيما على طريقي واليكالي - غوما وغوما - بني، ولتعزيز الأمن في المراكز السكنية الرئيسية. ونُفّذت أيضا عمليات مشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المناطق التي تسيطر عليها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا للحد من حرية تنقل تلك الجماعة.

٣٣ - وانتشرت البعثة مؤخرا في كيفو الجنوبية في منطقتي والونغو وكاباري اللتين كانتا متقلبتين بشدة سابقا، وهي تجري الآن عمليات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وردا على هجمات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر مسلحة أخرى ضد السكان المحليين في أوائل آذار/مارس، شملت العمليات المشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم والونغو دوريات راجلة تدعمها أنشطة وحدات هليكوبتر سريعة الرد، في محاولة للعمل على استقرار الحالة الأمنية المتردية. وساعدت البعثة أيضا على تنظيم لجان مراقبة قروية مجتمعية، تمثل نظاما للإنذار المبكر يرمي إلى اتقاء الهجمات ضد السكان المحليين. وفي ٢٣ أيار/مايو، قُتل ٢٥ شخصا واختُطف العديد من الأشخاص الآخرين في هجوم شنته مجموعة من العناصر المسلحة المرتبطة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا على قرية إيهمبي في إقليم كاباري.

٣٤ - وفي ١ تموز/يوليه، دشّنت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سلسلة من العمليات العسكرية المشتركة في كيفو الجنوبية للحد من حركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مع حماية السكان المدنيين أيضا. وشملت آخر عمليتين، وهما ''عملية صولة الصقر'' و ''عملية القبضة الحديدية''، عددا أكبر من القوت ومزيدا من التعاون من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال هاتين العمليتين، دمّرت قوات البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في ١٤ تموز/يوليه، ستة معسكرات خالية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بعد أن أصدرتا أولا تحذيرات للمحاربين بمغادرة المنطقة. وتهدف البعثة إلى تشجيع هذه العناصر العسكرية على العودة إلى الوطن أو الانتقال إلى مناطق أنأى حيث لا تشكل تهديدا للسكان المحليين.

٣٥ - ورغم زيادة كثافة العمليات العسكرية للبعثة، هاجمت عناصر مجهولة خلال ليلة ٩ تموز/يوليه قرية نتولامامبا، الواقعة على بُعد ٧٥ كلم غرب بوكافو في كيفو الجنوبية.

وكشفت مهمة تحقّق اضطلعت بها البعثة في ١٣ تموز/يوليه أن زهاء ٤٧ شخصا، معظمهم من النساء والأطفال، قد لقوا مصرعهم. ولا تزال البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تحاولان تحديد هوية المهاجمين، بينما نفت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضلوعها في الهجوم.

٣٦ - وتتحمل الحكومة في نهاية المطاف مسؤولية الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يثير قلقا خاصا في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتتوقف استراتيجية انسحاب البعثة في تلك المناطق على قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية على توفير مستوى أمني مقبول كحد أدنى. ومن المؤسف أن عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تعاني من نقص حاد في الموارد اللوجستية الأساسية. وأهمّ من ذلك، تتوقف القيادة والسيطرة في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على توفير الأغذية والمرتبات لجنودها. ومن الواجب معالجة هذه المسائل على وجه الاستعجال، على أن يؤخذ بعين الاعتبار تطوير قوات الأمن الكونغولية على المدى البعيد.

كاتانغا وكاساي

٣٧ - مثلما ورد في تقريري الماضي، تتوقف الحالة الأمنية في كاتانغا وكاساي بدرجة كبيرة على حالة سيادة القانون وفرض النظام. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اشتدّ التوتر بين الأحزاب السياسية، لا سيما بين الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وسلطات المحافظات.

٣٨ - وزادت التوترات في مبوجي مايي في أيار/مايو بعد أن نادى الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي بفرض حالة ''المدينة الميتة'' احتجاجا على تمديد المرحلة الانتقالية إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه. وتدهورت الحالة يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو عندما أُضرمت النار أولا في مقر الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، ثم في مقار حزب الشعب من أجل الإعمار والديمقراطية وحركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسانغاني/حركة التحرير، مما أدى إلى مقتل شخصين. وأدت الشائعات بشأن هوية منفذي الإحراق العمدي إلى زيادة التوترات. وردا على ذلك، نشرت البعثة مؤقتا فصيلة في البلدة لتقوم أساسا بحماية موظفيها ومقارها وتيسير الاجتماعات بين الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ومستشار الرئيس كابيلا لشؤون الأمن القومي في مبوجي مايي من أجل الحد من التوترات.

٣٩ - وما زال التهديد الذي تواجهه العملية الانتخابية، المتمثل في توترات سياسية بالغة الشدة وفي وجود جماعات مسلحة لا سيطرة عليها، مدعاة لقلق بالغ. ومن المهم على الخصوص في تلك المجالات أن تتصرف قوات الأمن التابعة للحكومة على نحو محايد ومهني. وقد أوصيتُ في تقريري المؤرخ ٢٦ أيار/مايو بأن ينظر مجلس الأمن في نشر وحدات شرطة مكوّنة في المدن الرئيسية في تلك المحافظات وغيرها، فضلا عن لواء إضافي من قوات الأمم المتحدة للتصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة التي لا توجد سيطرة عليها. وأظل مقتنعا بأن هذه المقترحات محورية من أجل السماح بحدوث العملية الانتخابية في هذه المناطق.

إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني

٤٠ - اجتمعت اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني خمس مرات منذ إنشائها في كانون الثاني/يناير. وتجتمع لجنتان فرعيتان - معنيتان بالجيش والشرطة - أسبوعيا لتنسيق تنفيذ قرارات اللجنة. وقد حدث تطور هام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير هو تعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة فيما يتعلق بعملية ''المزج'' المعقدة، التي يُعاد بها تشكيل مختلف الجماعات المسلحة والقوات الكونغولية في ألوية ضمن القوات المسلحة الوطنية. والاتحاد الأوروبي وحكومات أنغولا وبلجيكا وهولندا وجنوب أفريقيا إما أعربوا عن اهتمامهم بالمشاركة في مختلف جوانب هذه العملية أو يساهمون بنشاط فيها. وقد التزمت الآن الجهات المانحة بدعم مواقع المزج التشغيلية الستة: موشاكي ونياليكي (كيفو الشمالية) على يد جنوب أفريقيا عن طريق استخدام تمويل مقدم من حكومة هولندا؛ وكيتونا (الكونغو السفلى) على يد أنغولا؛ وقد يدعم الاتحاد الأوروبي مراكز المزج في كيفو الجنوبية (لوبيريزي) والمحافظة الشرقية (لوكوسو)؛ ومركز كاماينا (كاتانغا) على يد بلجيكا وجنوب أفريقيا. ومع هذا، لا تزال الأوضاع في هذه المراكز رديئة، لعدم ورود تمويل حتى الآن لتجديدها.

٤١ - وقد قادت جنوب أفريقيا الجهود الرامية إلى إجراء تعداد للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويبدو أن الأرقام التي أعطتها الحكومة الانتقالية عن قوام تلك القوات عالية بدرجة مفرطة. وقد بادر الاتحاد الأوروبي، مع السلطات الكونغولية وبتشاور مع البنك الدولي والبعثة وجهات مانحة أخرى، إلى وضع خطط لدمج الجيش ولنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يُنتظر أن تُقدم إلى اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني لاستعراضها.

٤٢ - ويمضي ببطء تسريح المحاربين البالغين ودمجهم في المجتمع، وذلك أساسا بسبب المصاعب التي تواجهها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبالنظر إلى وتيرة تنفيذ مشاريع إعادة الإدماج. وتواصل البعثة عملها بهمّة مع شركائها من المانحين، لا سيما البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والسلطات السياسية والعسكرية، لكي تمضي العملية قُدُما.

نزع السلاح وإعادة الجماعات المسلحة الأجنبية إلى أوطانها

٤٣ - أعلن إينياس موروناشياكا، رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في ٣١ نيسان/أبريل في روما أن هذه القوات قررت أن تتخلى عن العنف وأن تندد بالإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا، وأنها على استعداد للانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل. وقد زار كينشاسا في أوائل أيار/مايو وتوجه لاحقا إلى كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية فيما يبدو أنه خطوة لتوعية مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتهيئتهم من أجل تنفيذ الإعلان.

٤٤ - وردا على ذلك، أعدت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ست مناطق للتجميع المؤقت - في لوبيرو وكانيابايونغا وساكي وهومبو وسانغي ووالونغو - من أجل استقبال حوالي ٠٠٠ ٤٠ من المقاتلين وأسرهم يُعتقد أنهم يوجدون في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. غير أن السيد موروناشياكا غادر البلد في منتصف أيار/مايو دون إصدار أوامر إلى المقاتلين بالانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل. و لم تحدث عملية إعادة إلى الوطن على نطاق كبير، وإن كانت قد طرأت زيادة طفيفة في المشاركة الطوعية في البرنامج من جانب عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتسريحهم وإعادتهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم وتأهيلهم. فحتى ٢٧ حزيران/يونيه، كانت قد سُجلت عودة ٧٢٩ ١١ مقاتلا أجنبيا وأسرهم إلى بلدانهم الأصلية، وذلك منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٤٥ - ودعت حكومة أوغندا بشدة إلى أن تتخذ البعثة إجراءات عسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا. وطلبت البعثة إلى السلطات الأوغندية تزويدها بالمعلومات المتعلقة بالهجمات المحتملة لتحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا. وتوجد بعض الدلائل على أن تصاعد أنشطة تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا تحرض عليه جماعات مسلحة أخرى في المنطقة.

٤٦ - وأعرب جنود تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا بوجه عام للبعثة عن رغبتهم في العودة إلى أوغندا طوعا إذا صدر عفو بشأنهم وبعد موافقة قادتهم.

ووافقت الحكومة الانتقالية شفويا على طلب من حكومة أوغندا أن تفتح مكتبا للجنة العفو الأوغندية في بيني بدعم من البعثة. ويجري التخطيط لعقد اجتماع مشترك بين البعثة وحكومة أوغندا من جهة وقادة تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا من الجهة الأخرى من أجل مناقشة مسألة العفو والحصول على دعمهم من أجل مشاركة المقاتلين التابعين لهم في برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل.

أنشطة الشرطة وانتشارها

٤٧ - في ١ نيسان/أبريل، وافقت الحكومة الانتقالية على أن يتواجد مستشارو الشرطة التابعون للبعثة مع كبار ضباط الشرطة الوطنية في مواقعهم، بما في ذلك على مستوى المفتش العام ومفتشي المحافظات. وعززت البعثة أيضا ترتيباتها على صعيد التواجد المشترك في المواقع مع قيادة وحدات التدخل المتنقلة التابعة للشرطة الوطنية ووحدة الشرطة المتكاملة الكونغولية المتواجدة في إيتوري من أجل تقديم إرشاد استراتيجي.

٤٨ - وفي الوقت نفسه، قامت البعثة بتدريب نحو ٦٠٠ مدرب من الشرطة الكونغولية ينتمون إلى وحدات شرطة متنوعة. وقد أُوفدوا إلى ١٢ قطاعا من قطاعات الشرطة في جميع أنحاء البلد، وسيتولون تدريب حوالي ٥٠٠ ١٨ من أفراد الشرطة. وفي ١١ تموز/يوليه، بدأت برامج تدريبية تستغرق ثلاثة أشهر من أجل ٢٤٠ ١ فردا من أفراد الشرطة الإقليمية في بوكافو وبونيا وكيندو وماهاغي وغوما. وفي حزيران/يونيه، أجرت البعثة دورات لتجديد المعلومات في مجال تقنيات السيطرة على حشود الجماهير من أجل ١٥٨ ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية في مبوجي - مايي. ومن المزمع تنظيم تدريب مماثل على صعيد عدة قطاعات أخرى للشرطة. ومما يبعث على التشجيع البالغ أن وحدة الشرطة المتنقلة التي قامت البعثة بتدريبها في مبوجي - مايي أظهرت مستوى من مراعاة الأصول المهنية يبعث على الارتياح في تعاملها مع حشود الجماهير خلال المظاهرات العامة التي قامت بها الجماهير في ٣٠ حزيران/يونيه بسبب تمديد الفترة الانتقالية.

٤٩ - وقد شجع التقدم الذي أحرزه إصلاح الشرطة، كما أُشير إلى ذلك في الفقرة ١٤ أعلاه، الجهات المانحة التي وفرت بعض التمويل والمعدات لأفراد ووحدات الشرطة الكونغولية التي تتولى البعثة تدريبها حاليا. وأُفرج حتى الآن عن ٧,٥ ملايين دولار عن طريق صندوق المساهمات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وطُرحت مناقصات من أجل شراء معدات لحفظ النظام والأمن لا تكون قاتلة. وتواصل البعثة تقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية من أجل تأمين عمليات تسجيل الناخبين في كينشاسا. وقد أقامت آليات للاتصال بين اللجنة الانتخابية المستقلة ووحدات الشرطة الوطنية المنتشرة في مواقع التسجيل. وتساعد البعثة عن

كثب أيضا مفتشي الشرطة في المحافظات في وضع الصيغة النهائية للخطط التشغيلية للشرطة الوطنية استعدادا لتوسيع نطاق تسجيل الناخبين ليشمل المحافظات.

٥٠ - وفي ٣ أيار/مايو، أصدر الرئيس كابيلا مرسوما تُنشأ بموجبه آلية لإعداد خطة أمنية تشغيلية خاصة بالعملية الانتخابية، بدعم من البعثة؛ ومن المتوخى أن تتولى الشرطة الوطنية في المقام الأول مسؤولية الأمن خلال الانتخابات، مدعمة في ذلك بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٤ حزيران/يونيه، نظمت البعثة حلقة دراسية مولتها حكومتا السويد وجنوب أفريقيا واستهدفت وضع استراتيجية متكاملة من أجل الأمن خلال الانتخابات. واتُفق على إنشاء مركز وطني للعمليات من أجل تنسيق أنشطة الشرطة والأنشطة العسكرية وأن تعد وزارتا الداخلية والدفاع خطة أمنية وطنية خاصة بالانتخابات. وستقدم البعثة الدعم لعملية التخطيط هذه.

الحالة الإنسانية

٥١ - ظلت حماية السكان المستضعفين أولوية رئيسية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد أسفرت أعمال القتل والاغتصاب والاختطاف المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة في كيفو الجنوبية عن تشريد ٠٠٠ ٥٩ شخص داخليا. واستُغلت قدرات الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي توفر المساعدة الإنسانية إلى أقصى حدودها. وفي أعقاب وصول قوات البعثة إلى المنطقة، عاد ١٠٠ ١ من الأشخاص المشردين داخليا إلى بيوتهم. ويواصل برنامج الأغذية العالمي إمداد حوالي ٠٠٠ ٥٠ من الأشخاص المشردين داخليا والعائدين في إقليم والونغو بالأغذية، وتقوم البعثة بتنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع من أجل إصلاح الطرق والجسور سعيا إلى تحسين وصول المساعدات الإنسانية. وتواصل الحراسة العسكرية المرافقة تيسير عمليات تقييم المساعدات الإنسانية وإمداد السكان المستضعفين في كيفو الشمالية بالأغذية.

٥٢ - وفي حزيران/يونيه، قام كل من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير عودة ما يقرب من ٠٠٠ ٢ من الأشخاص المشردين داخليا من كينشاسا إلى كيسانغاني بواسطة السفن. وقد نفذت هذا المشروع الرائد وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم مشترك من الوكالات. وبالنظر إلى الأحوال المتدهورة في ليسالا، نظمت البعثة عملية للإمداد العاجل بالبطانيات والملاءات البلاستيكية والأدوية التي قدمها البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٥٣ - وأُغلقت مستوطنة الأشخاص المشردين داخليا في كافي/كاكوا التي كانت تؤوي ما يصل إلى ٥٠٠ ١٤ فرد. وتبين خلال مهمة إنسانية اضطُلع بها في ١٥ حزيران/يونيه أن

الباقين في الموقع البالغ عددهم ٨ ٥٨٢ فردا معظمهم من المقيمين فيه منذ مدة طويلة. وستُقدم المساعدة الآن من أجل تيسير عودة السكان المحليين في المنطقة وإعادة إدماجهم.

٥٤ - ورُصدت الآن تماما ميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ البالغة مليون دولار للمشاريع ذات الأثر السريع. وقد ووفق على ستة وأربعين اقتراحا جديدا بقيمة إجمالية قدرها ٤٧٩ ٠٠٠ دولار خلال آذار/مارس؛ وتتعلق ٢٩ من هذه الاقتراحات بالمنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. أما نصفها تقريبا، فهو لمشاريع التأهيل التي ستساهم بشكل كبير في تحسين الوصول إلى هذه المناطق والخدمات الاجتماعية فيها.

حقوق الإنسان

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وثقت البعثة حدوث زيادة في عدد انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالانتخابات المرتقبة، ومنها الاحتجاز والاعتقال التعسفيان لعدد من أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة في عدة محافظات، ولا سيما منها كاتانغا وكاساي الشرقية والكونغو السفلى، وفي كينشاسا.

٥٦ - ويجري التحقيق في حالات محتملة للاستعمال المفرط في القوة، بما في ذلك إطلاق النار على مدنيين عزل من قبل قوات الأمن التي تتولى مهام حفظ الأمن خلال المظاهرات، وذلك في أعقاب مظاهرات أيار/مايو وحزيران/يونيه في مبوجي - مايي وكينشاسا وتشيكابا. وتواصل البعثة إقناع السلطات الإقليمية والمركزية بحق الأفراد في التعبير سلميا عن آرائهم السياسية. ووجه ممثلي الخاص رسالة إلى الرئيس كابيلا في ٢١ حزيران/يونيه بشأن الصعوبات التي تواجهها البعثة في الوصول إلى المعتقلين السياسيين المحتجزين في عدة مرافق للاحتجاز. ورغم أن الرئاسة أشارت منذ ذلك الحين إلى أن الحكومة ستعمل على تيسير الوصول إلى المحتجزين، لا تزال البعثة تُمنع، في كثير من الأحيان، من رصد حالة المعتقلين السياسيين.

٥٧ - وتحسبا لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات، أقامت البعثة وحدة تحقيق خاصة بحقوق الإنسان من أجل الإبلاغ بسرعة وعلنا عن هذه التجاوزات. وفي حزيران/يونيه، قامت الوحدة بمهمة في المحافظة الشرقية من أجل تقييم احتمالات انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالناخبين وأعضاء الأحزاب السياسية، وتبين لها أن رصد الأحوال بشكل أوثق أمر ضروري. وأسفر تحقيق أُجري من ١٣ إلى ٢٠ حزيران/يونيه بشأن العديد من ادعاءات الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء والوفاة عقب أحداث العنف التي شهدتها مبوجي - مايي في حزيران/يونيه عن الكشف عن مقتل ١٥ مدنيا وجرح ٢٦ آخرين، ونتج كل ذلك عن إطلاق النار عليهم من قِبل قوات الأمن المحلية. ومعظم

الأشخاص الذين اعتُقلوا بشكل تعسفي، وعددهم ٣٩ شخصا، تعرضوا للضرب خلال حبسهم؛ وأُفرج عن ٣٥ منهم في وقت لاحق ولا يزال مصير ٤ مجهولا.

٥٨ - وفي منطقتي كيفو الشمالية والجنوبية، أجرت أفرقة خاصة تحقيقات خلال أيار/مايو وحزيران/يونيه بشأن الإساءات التي تعرض لها المدنيون، ولا سيما من قبل جماعات الهوتو المسلحة في كيفو الجنوبية. وظلت القوات العسكرية التابعة للبعثة متواجدة في المنطقة خلال عملية التحقيقات وفيما بعدها من أجل ردع أعمال الانتقام المحتمل أن تقوم بها الجماعات المسلحة ضد السكان. وفي ١٨ أيار/مايو، أعلن الفريق عن النتائج التي توصل إليها بشأن حماية المدنيين في هاتين المحافظتين. وفي الوقت نفسه، يجري التحقيق في هجمات أخرى أُبلغ عن شنها ضد المدنيين في نتولامامبا في ليلة ٩ تموز/يوليه.

٥٩ - وفي ٢ حزيران/يونيه، أُطلق النار على فريق معني بحقوق الإنسان في منطقة إيتوري لدى قيامه بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان يُزعم أن ميليشيات الجبهة الوطنية الاتحادية ارتكبتها بقيادة بيتر كريم في قرية راكبا التي تقع على بُعد حوالي ٦٠ كيلومترا إلى الغرب من ماهاغي. وفي أعقاب ورود تقارير تفيد بأن عناصر ميليشيا اغتصبت نساء محليات وجندت صغار السن إجباريا في الميليشيا، قام مسؤولو حقوق الإنسان - في ظل حراسة عسكرية - بزيارة للقرية استغرقت يوما واحدا. ولم يتمكن المسؤولون من إجراء مقابلات نظرا لتواجد عناصر الميليشيا الذي يجعل السكان المحليين عرضة لخطر الانتقام. وبينما كانت فرقة البعثة تغادر المكان، أطلقت عناصر من الميليشيا النار على طائرة الهليكوبتر التابعة للبعثة وأصابتها وأصابت بجروح أربعة من حفظة السلام كانوا يوفرون الأمن للفريق المدني. وتوفي أحدهم لاحقا (وهو من بنغلاديش).

حماية الأطفال

٦٠ - سعيا إلى حماية الأطفال، وبخاصة أطفال الشوارع، من استغلالهم في إثارة الاضطرابات العامة ومن إمكانية استهداف أعمال العنف أو القمع لهم، تواصل البعثة إلى جانب شركائها في مجال حماية الأطفال توعية السلطات المحلية في المدن الرئيسية. وقد كان معظم المتظاهرين خلال الاضطرابات التي حدثت في مبوجي - مايي في أيار/مايو من الأطفال وصغار السن. ونتيجة لأنشطة الدعوة المتواصلة التي قامت بها البعثة وقام بها شركاؤها في مجال حماية الأطفال، أُدرجت في مشروع الدستور عدة أحكام خاصة بالأطفال، منها تحديد سن الرشد بأنه ١٨ سنة، والتزام الدولة بحماية الأطفال في حالة التخلي عنهم وبحمايتهم من جميع أشكال العنف ومن اتهامهم بممارسة السحر. وتدخلت

البعثة أيضا في سبع قضايا محكوم فيها بالإعدام على أشخاص تقل أعمارهم حاليا عن ١٨ سنة أو كانت تقل أعمارهم عن ١٨ سنة عند صدور الأحكام ضدهم.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦١ - يواصل موظفو البعثة أنشطة الإعلام والتوعية والتدريب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضايا المتصلة به. وقد أنشأت البعثة أيضا دائرة لتقديم خدمات المشورة الطوعية والسرية والاختبار على صعيد مرافق المستشفيات التابعة لها من المستويات واحد واثنين وثلاثة، فضلا عن مناطق أخرى ينتشر فيها أفراد البعثة.

سيادة القانون

٦٢ - مع أن نظامي القضاء المدني والعسكري ما زالا ضعيفين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شهد النشاط القضائي تزايدا في الأشهر الأخيرة مع نقل أفراد من القضاء المدني والعسكري إلى مراكز المحافظات، ومنها غوما ولوموميباشي وكيسانغاني ولودجا وغبادوليت. وتقوم البعثة، سعيا إلى المساعدة على تعزيز سلطة الدولة، برصد الإجراءات القضائية والقضايا الفردية ذات الجوانب السياسية أو المتصلة بحقوق الإنسان. ووجهت البعثة نظر المدعي العام في كينشاسا في أيار/مايو إلى تقارير تفيد بارتكاب مخالفات جسيمة من جانب مدعي حامية بونيا، مما أدى إلى تغييره.

٦٣ - وليس من الواضح ما إذا كانت السلطات قد أصدرت لوائح اتهام أو أوامر اعتقال صحيحة استنادا إلى أدلة يمكن أن تؤيد في النهاية إدانات جنائية عندما قامت باعتقال واحتجاز سبعة قادة بارزين من قادة الميليشيات في أوائل هذه السنة. وتستطلع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سُبل دعم وتعزيز القدرة التحقيقية للمدعي العسكري عن طريق تقديم المساعدة التقنية واللوجستية وبناء القدرات ومساعدة السلطات الكونغولية في تأسيس قضايا قانونية تستوفي عبء الإثبات الضروري.

الإعلام

٦٤ - إن توعية المجتمعات المحلية والاتصال بها جانبان مهمان من الأنشطة الإعلامية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تولت البعثة أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير رعاية عدد من الأحداث الخاصة في كينشاسا وفي المحافظات تهدف إلى الحد من حالات العنف والتوترات عن طريق تنظيم عروض موسيقية ورياضية ومسرحية وعقد مؤتمرات ومناقشات والمشاركة في البرامج الإذاعية والتلفزيونية الوطنية.

٦٥ - وركزت إذاعة أوكابي على الحد من التوترات في أوساط الجمهور توطئة ليوم ٣٠ حزيران/يونيه وذلك بالتركيز أساسا على شرح العملية الانتقالية وعملية إجراء انتخابات نزيهة. وبثت الإذاعة تقارير إخبارية يومية عديدة وبرامج للتوعية والتثقيف بشأن المواطنة، إضافة إلى عقد مناظرات ومناقشات مائدة مستديرة عن طريق شبكتها من المحطات الوطنية ومحطاتها الإقليمية العشر التي تعمل بطريقة تضمين التردد (FM) و ١١ جهازا للإرسال بنفس الطريقة وخمس إذاعات محلية شريكة وعن طريق أجهزة الإرسال على الموجات القصيرة. وتتواصل التحضيرات لافتتاح محطتين إقليميتين إضافيتين في مبوجي ماي ولومباباشي وسيتم أيضا تركيب ٢٠ جهاز إرسال إضافيا يعمل بتضمين التردد (FM).

مفهوم البعثة المتكاملة

٦٦ - إن نائب ممثلي الخاص الذي يعمل أيضا منسقا للشؤون الإنسانية ومنسقا مقيما ونائبا للمسؤول المعين وممثلا مقيما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرأس الاجتماعات المنتظمة لمجموعة العمل الإنساني التي تشمل فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وتيسر المجموعة تعزيز التنسيق بشأن الاستجابة الإنسانية والجوانب المتعلقة بالأمن وبناء القدرات وبرامج التعمير. كما تضمن أيضا أن تتحدث منظومة الأمم المتحدة وتعمل بإحساس مشترك بالهدف المنشود.

٦٧ - ويجري حاليا وضع إطار عمل لحماية المدنيين يقوم عن طريق عنصر الشرطة العسكرية في البعثة وموظفيها المدنيين بإعداد نهج مشترك لحماية المدنيين من العنف ولا سيما العنف الجنسي ولإعادة إدماج الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين والمقاتلين السابقين في مجتمعاتهم المحلية الأصلية أيضا؛ وكفالة الأمن لجميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. وتستفيد أيضا خطط العمل الإنساني في المحافظات وهياكل التنسيق بما فيها ما يتعلق باختيار المشاريع ذات الأثر السريع من التعاون بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة. وتوجه التبرعات المتعلقة بالأنشطة الانتخابية، بما فيها وضع الترتيبات الأمنية من جانب الشرطة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإبقاء على الجيش الوطني، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم توفير الخبرة الفنية بواسطة البعثة. وتساعد أوجه التآزر هذه في الاستخدام الأمثل للموارد المشتركة للأمم المتحدة لصالح الشعب الكونغولي.

التنسيق بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي

٦٨ - يواصل بانتظام ممثلو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي اتصالاتهم واجتماعاتهم بشأن القضايا التي هي موضع اهتمام مشترك. وقد عقد الاجتماع العادي الثاني لممثليّ الخاصيّن إلى البلدين وكبار العاملين معهما في بوجومبورا يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو. وتحقق تنسيق وثيق في الشهور الأخيرة بشأن الانتخابات والعودة القسرية للاجئين الروانديين من بوروندي في حزيران/يونيه. وأنشأت مكاتب الشؤون الإنسانية في البعثتين آلية مشتركة للإنذار المبكر لكفالة الاستجابة في الوقت المناسب لتحركات السكان عبر الحدود.

رابعا - سلوك أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٩ - أنشئ مكتب البعثة لمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في ١ آذار/مارس وأوكلت إليه المهمة الرئيسية في معالجة جميع المسائل ذات الصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين في البعثة. ويتألف المكتب من خمسة موظفين مدنيين دوليين وثمانية محققين وضابط شرطة مدنية واحد لديه خبرة فنية متخصصة في معالجة مسائل الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٧٠ - وتشمل أنشطة البعثة ذات الصلة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) إجراء تحقيقات في إدعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين المتعلقة بجميع فئات أفراد البعثة؛ (ب) وضع وتنفيذ سياسات، تركز بوجه خاص على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومساعدة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين ضمن السياق الأوسع للعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ج) توفير التدريب لجميع أفراد البعثة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتوعية بشأن الموضوع في أوساط الكونغوليين وعامة الجمهور. ويعمل المكتب عن كثب، في الاضطلاع مع أقسام وعناصر البعثة فضلا عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

٧١ - وفي أوائل عام ٢٠٠٥ أصدر ممثلي الخاص وقائد القوة توجيهات تلخص تدابير وقائية للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، تشمل فرض حظر التجول وتحديد المناطق والمباني المحظور ارتيادها. واتُخذ عدد من الإجراءات لضمان تنفيذ تلك التدابير، شملت تسيير دوريات من الشرطة العسكرية وأفراد الأمن في البعثة. وفيما يتعلق بالوحدات العسكرية أدخلت تحسينات على سياج المنطقة المحيطة بالبعثة وعلى الإضاءة حول المجمعات العسكرية إضافة إلى تعزيز الرقابة على دخول المجمعات العسكرية. ويُطلب إلى أفراد القوات العسكرية

أيضا لبس أزيائهم العسكرية في جميع الأوقات لتسهيل رصد تحركاتهم وهم خارج الخدمة. ويجري تدريجيا تحسين أنشطة الرعاية والترويح الخاصة بأفراد البعثة المدنيين والعسكريين وأعادت الوحدات تخصيص الموارد المتاحة لإنشاء أو تجديد المرافق الرياضية والترويحية. ومع أن التقارير تشير إلى احترام هذه التدابير عموما فقد لوحظ حدوث بعض الانتهاكات لها واتخذت الإجراءات الملائمة الفورية.

٧٢ - وضمانا لسير التحقيقات وفقا للمعايير المقبولة دوليا، وضع المكتب إجراءات ومبادئ توجيهية تشغيلية معيارية لإجراء التحقيقات في إدعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي الفترة من ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه انتهى ٧٧ تحقيقا قُفل منها ٣١ تحقيقا لعدم إمكانية إثبات الادعاءات وذلك للأسباب التالية: في ست من القضايا المتعلقة بالاغتصاب لم يتيسر للضحايا التعرف على الجناة المزعومين نظرا لمعاناتهن من صدمة قاسية أو عدم قدرتهن على تذكر مظهر الجناة المزعومين. وفي القضايا السابقة حال ترحيل الوحدات العسكرية ذات الصلة من البعثة دون تحديد الجناة المزعومين. وكانت هناك صعوبات في بعض الأحيان في تحديد أماكن الضحايا ولم يكن الضحايا يرغبن باستمرار في التقدم بشكاوى، وذلك بسبب الخوف أو الجهل أو العقبات الثقافية. والتحقيقات المكتملة (التي تم إثبات الادعاءات فيها أو لم يتم إثباتها) كان المتهمون في ٤٠ في المائة منها أفرادا مدنيين في حين كان المتهمون في ٦٠ في المائة منها أفرادا عسكريين. وشملت أنواع الادعاءات الاغتصاب (٩ في المائة) وممارسة الجنس مع القصّر (٢٩ في المائة) وممارسة الجنس مقابل التوظيف (٧ في المائة) وممارسة الجنس مع محترفات البغاء (٣٨ في المائة)؛ وشملت نسبة ٢٠ في المائة من هذه التحقيقات إدعاءات تتعلق بالأبوة.

٧٣ - وقد أعيد حتى الآن ١٧ فردا عسكريا إلى أوطانهم بسبب إجراءات تأديبية نتيجة لارتكابهم مخالفات شملت ممارسة الجنس مع محترفات البغاء وممارسة علاقة جنسية أو الاعتداء أو التقصير في منع الاستغلال أو الاعتداء الجنسيين. وشمل هذا العدد أربعة ضباط من بينهم ضابطان قائدان وستة ضباط صف إضافة إلى سبعة أفراد من رتب أخرى. وفيما يتعلق بالأفراد المدنيين اتُخذت إجراءات تأديبية ضد ثمانية أفراد لارتكابهم مخالفات تراوحت من ممارسة الجنس مع القصّر وممارسة الجنس مقابل التوظيف، وممارسة الجنس مع محترفات البغاء وعدم التعاون في التحقيق. وكان أربعة من هؤلاء الأفراد يتولون مناصب على مستوى المديرين في البعثة.

٧٤ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه كان هناك ٧٣ قضية لم يبت فيها، يجري التحقيق حاليا في ٥٣ منها. ولا تزال ادعاءات ترد من مختلف المصادر بشأن حالات حدثت مؤخرا وحالات

أقدم. ويرجع الفضل في الإبلاغ عن الحالات الأقدم بصفة خاصة إلى الوجود المنتظم للمحققين المتخصصين في الميدان، وإلى التدابير الوقائية التي أعلن عنها على نطاق واسع، وإلى زيادة ثقة الضحايا والشهود في التزام البعثة وقدرتها على معالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٧٥ - وفي آذار/مارس أنشئت في كينشاسا شبكة مراكز تنسيق مشتركة بين الوكالات معنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين برئاسة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والأولوية الأولى لهذه الشبكة هي تعزيز الصلات مع الوكالات، وتنسيق مبادرات تقديم المساعدة للضحايا والإحالات بشأن العنف الجنسي، ووضع مدونة قواعد سلوك مشتركة ومبادئ توجيهية للتحقيقات والتدريب. وتوفر البعثة مدخلات للجنة التنفيذية لفرقة العمل للشؤون الإنسانية المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين التابعة للجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن في المقر. وتشارك بنشاط في أفرقتها الفرعية ولا سيما الفريق العامل المعني بتدريب ومساعدة الضحايا، الذي يتناول في جملة أمور قضايا الأبوة. وتعمل البعثة أيضا على وضع نظام لشبكات الإحالة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية تستطيع الضحايا عن طريقه الحصول على المساعدة الطبية والنفسية - الاجتماعية وإعادة الاندماج. وسوف يستخدم تمويل المشاريع ذات الأثر السريع لدعم هذه الأنشطة.

٧٦ - وأخيرا تنفذ البعثة تدريبا منتظما بشأن التعامل مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين لجميع الموظفين المدنيين الجدد والمراقبين العسكريين وضباط الأركان وأفراد الشرطة المدنية. وبنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٥ كان نحو ٤٠٠ شخص من جميع فئات أفراد البعثة قد تلقوا تدريبا بشأن التعامل مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

٧٧ - وتمثل التدابير المتخذة حتى الآن الأساس لبرنامج مستمر لتوخي اليقظة والإنفاذ. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٧/٥٩ سوف تحيل البعثة جميع التحقيقات والادعاءات المتبقية ذات الصلة بالفئة ١ من المخالفات، من قبيل الاستغلال والاعتداء الجنسيين، إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وستظل البعثة تواجه في الشهور القادمة التحدي الذي تمثله ضرورة الإبقاء على الزخم في الجهود المبذولة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين عن طريق التدريب والدعوة والحملات الإعلامية. وسوف تركز أيضا على زيادة وضع استراتيجيات لتقديم المساعدة إلى الضحايا وتعزيز شبكتها مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

خامسا – الجوانب الإدارية

٧٨ – بالرغم من محدودية الموارد الخاصة ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية استطاعت إدارتها تنفيذ عدد من الطلبات المتعلقة بالدعم التي لا تندرج ضمن مجال مسؤوليتها. فقد قدمت الدعم الجوي لبعثة الأمم المتحدة في السودان، الذي شمل إنجاز مهام محددة بعدد من الطائرات. وقدمت البعثة ما يقرب من ٢,٥ مليون لتر من وقود الطيران إلى طائرات بعثة الأمم المتحدة في السودان في عنتيبي منذ شباط/فبراير ٢٠٠٥. كما أتاحت البعثة أيضا الأصول الجوية لدعم المفاوضات السياسية في بوروندي ولتقوية الدعم المقدم للانتخابات في ذلك البلد. ووضعت إحدى طائرات الهليكوبتر تحت تصرف عملية الأمم المتحدة في بوروندي في أوائل تموز/يوليه لأغراض انتخابية كما جرى تسيير ٣٥ رحلة دعم جوية في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه. وقدمت البعثة أيضا دعما لوجيستيا مستمرا، على أساس استرداد التكاليف، إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل أنشطتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المتوقع أن تقل طلبات الحصول على الدعم هذه مع تزايد قدرة العمليات الأخرى. إلا أن قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تقديم الدعم سوف تتعرض للاختبار بصفة خاصة عند زيادة نطاق عملياتها ليس لدعم العملية الانتخابية فحسب ولكن أيضا لتقديم الدعم للعمليات النشطة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٩ – وما زالت البعثة تواجه أيضا تحديات في تعيين موظفين مؤهلين. فهناك عدم تناسب كبير بين الزيادة المأذون بها في قوام البعثة بموجب الولايات المتتالية من قبل مجلس الأمن والزيادة اللازمة في الأفراد لدعم البعثة. وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة للارتفاع الكبير للغاية في معدل تناقص أفراد البعثة بسبب ظروف الخدمة الصعبة بصفة خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ظلت البعثة تفقد في المتوسط موظفين مقابل كل ثلاثة موظفين يتم تعيينهم، مما يُعزى أساسا إلى صعوبة الظروف وخدمة العديد من موظفي البعثة خدمة ممتدة.

سادسا – الجوانب المالية

٨٠ – أذنت لي الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٥/٥٩ باء المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ٨٠٠ ١٨٧ ٣٨٣ دولار للإنفاق على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويجري الآن إعداد الميزانية المقترحة للبعثة لفترة الإثني عشر

شهرا الكاملة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وسوف تقدم إلى الجمعية العامة لتستعرضها وتتخذ إجراء بشأنها أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الستين.

٨١ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ كان حجم الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يبلغ ٢٧٩ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢٠ ٧٢٩,١ دولارا.

٨٢ - وقد تلقى الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تبرعات بلغت ١,٤ مليون دولار منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وبلغ حجم نفقاته حتى الآن مليون دولار. ومثلما أوضحت في تقريري الخاص عن الانتخابات (S/2005/320، الفقرة ٦٣) سيكون الصندوق الاستئماني لدعم لجنة إعادة السلام إلى إيتوري الذي أنشئ في تموز/يوليه ٢٠٠٣ قد استوفى أغراضه عند قيام الحكومة الانتقالية بتعيين إدارة لمقاطعة إيتوري. وسوف يستخدم الرصيد المتبقي من التبرعات للصندوق الاستئماني، البالغ نحو ٧٠٠ ٦٧ دولار، في دعم إدارة مقاطعة إيتوري، وذلك في أعقاب إجراء مشاورات مع الجهات المانحة.

سابعا - ملاحظات

٨٣ - لقد سرني أن ألاحظ انقضاء الموعد النهائي لنهاية الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية وهو يوم ٣٠ حزيران/يونيه دون تعطيل كبير لعملية السلام، وذلك رغم استمرار التوترات. وإنني أشيد بالحكومة الانتقالية لتهيئتها الظروف الأمنية اللازمة لإشاعة الهدوء، وكذا بالأحزاب السياسية لموقفها الإيجابي إزاء الحدث. كما ألاحظ مع التقدير جهود التيسير التي يبذلها ممثلي الخاص وأعضاء اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية والاتحاد الأوروبي والزعماء الإقليميون.

٨٤ - ويجب على الزعماء الكونغوليين، والانتخابات على الأبواب، اتخاذ تدابير إضافية لكفالة احترام شمول العملية السياسية للجميع ولكفالة قيام جميع الأحزاب السياسية بتوقيع مدونة قواعد السلوك والتقيد بها. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن تحريض الجمهور على عرقلة العملية الانتقالية والانتخابات. وتتحمل الأطراف الموقعة على الاتفاق الشامل والجامع مسؤولية خاصة في هذا الصدد. ويتعين على الحكومة الانتقالية أن تنظم حملة إعلامية فعالة تكفل فهم السكان للعملية الانتخابية وإطلاعهم على الجدول الزمني للانتخابات. كما أذكّر الزعماء الكونغوليين بأن عليهم أن يلتزموا بالجدول الزمني

للانتخابات، لأن أي تمديد للمرحلة الانتقالية إلى ما بعد المواعيد المحددة في الاتفاق الشامل والجامع لن يكون مقبولا.

٨٥ - وبينما تسير الإجراءات التقنية اللازمة لعقد الانتخابات وفق الجدول المحدد لها، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في مجال التمويل. وإنني أثني على اللجنة الانتخابية المستقلة وشركائها لمجابهتهم التحديات المرتبطة بتنظيم الانتخابات، وعلى الاتحاد الأوروبي لمبادرته التي جاءت في حينها وهي عقد مؤتمر المانحين في بروكسل في ١١ تموز/يوليه، الذي قُدمت فيه تعهدات بدفع مبلغ إضافي قدره ١٠٠ مليون دولار لتمويل الانتخابات.

٨٦ - وإني أحث مجلس الأمن على أن يوافق على الطلب المفصل في تقريري الخاص عن الانتخابات (S/2005/320، الفقرة ٧٢) لكي تتمكن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من توفير الدعم اللوجستي، الذي سيتعرض بدونه الجدول الزمني للانتخابات لتأخير كبير. كما أناشد مجلس الأمن بقوة إيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في الفقرتين ٧٠ و ٧١ من ذلك التقرير التي تدعو إلى تعزيز القوام المأذون به للشرطة المدنية والوحدات العسكرية التابعة للبعثة. وبينما يستعد الشعب الكونغولي لمرحلة الانتخابات الدقيقة في إطار عملية السلام، من الضروري أن تبدر عن المجتمع الدولي إشارة واضحة إلى عزمه على كفالة إمداد البعثة بالموارد اللازمة لتهيئة أجواء مواتية لعقد انتخابات سلمية ونزيهة ولإدارة تلك العملية وتبعاتها المباشرة إدارة فعالة. وبعد ذلك، سيخضع كل من لواء كاتانغا، الذي سيُنشر لضمان الأمن خلال الانتخابات، والعناصر الأخرى ذات الصلة، في البعثة لتقييم دقيق بغرض إعادة معايرة موارد البعثة.

٨٧ - وبينما ينصب الانتباه على عملية الانتخابات، يجب على الحكومة الانتقالية أن تعمل في الوقت نفسه على تعزيز جهودها لمعالجة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية المتردية في البلد. إذ يتعين اتخاذ تدابير حاسمة لكفالة الصرف المنتظم لمرتبات موظفي الخدمة المدنية، وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة في مجال الرعاية الصحية والتعليم، وتحسين البنية التحتية للنقل، وضمان الحكم الرشيد. كما يجب على الحكومة أن تستفيد من التقدم الذي أُحرز مؤخرا في إصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها، لا سيما القوات المسلحة والشرطة الوطنية. وأود أن أحث المانحين على مواصلة تنسيق الدعم الذي يقدمونه وأدعو السلطات الكونغولية إلى أن تبرهن على الحس القيادي والالتزام السياسي اللازمين لكفالة معالجة هذه المسألة بفعالية. كما أحث الحكومة على أن تضمن عمل قوات الأمن في إطار الاحترام التام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي عند اضطلاعها بالمهام الموكولة إليها.

٨٨ - وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء استمرار تقلب الأوضاع في إيتوري، لما لذلك من انعكاسات خطيرة على أمن منطقة البحيرات الكبرى. ويظل حل المشاكل الأمنية في تلك المنطقة بيد الحكومة الانتقالية من خلال بسط سلطة الدولة لمعالجة مسائل من قبيل الأنشطة غير المشروعة في مجالات التعدين والتجارة عبر الحدود وتدفقات الأسلحة والجماعات المسلحة. وبينما يواصل كل من مفوض المقاطعة والأوساط القضائية واللواء المتكامل الأول للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة صغيرة من الشرطة الوطنية تقديم إسهامات ملحوظة من أجل إقرار السلام في إيتوري، التي تؤوي ١٠ في المائة من سكان البلد، لا تزال هذه المنطقة تفتقر إلى وجود موظفي جمارك وهجرة عند نقاط العبور الحدودية وإلى عدد كاف من ضباط الشرطة وموظفي الصحة والتعليم. وإنني أحث الحكومة الانتقالية وشركاءها على التعجيل بإعداد خطة شاملة تتضمن الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لإعادة إدماج إيتوري في الدولة ككل ووضع نهاية للاستغلال غير المشروع للموارد. فبدون هذه التدابير الحاسمة، سيستمر التلاعب بالإيرادات من جانب جهات فاعلة غير قانونية، وهو ما سينال من مصداقية الحكومة الانتقالية ويهدد مسيرة التقدم نحو السلام.

٨٩ - ويتعين على المجتمع الدولي ممارسة مزيد من الضغط على الدول المجاورة لحملها على الامتناع عن دعم جماعات الميليشيا وخرق حظر توريد الأسلحة. كما يجب على الدول الأعضاء أن تشجع بقوة شركات التعدين والتجارة على التقيد بممارسات الأعمال السليمة في المناطق الحساسة والمتقلبة سياسيا. وأحث بقوة الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير فعالة على الصعيدين الوطني والدولي لمنع انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٠ - وأجدني متحمسا لما أظهرته السلطات الكونغولية والدول الأعضاء من اهتمام والتزام بتوصيتي التي تدعو إلى وضع ترتيب بين المانحين والمؤسسات المالية الدولية والحكومة الانتقالية يشجع على الحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية التي تتسم بالشفافية والمساءلة. وفي انتظار تحديد طرائق إنشاء هذه الآلية، أود أن أحث الحكومة الانتقالية وشركاءها الدوليين على التعجيل بالنظر في هذه المسألة على نحو بعيد المدى. وأنا واثق من أن الحكومة ستبدي تعاونها الكامل في استحداث هذه الآلية، التي تشكل عنصرا حيويا في عملية توطيد السلام.

٩١ - وإنه لمن دواعي الأسف الشديد أن الإعلان الذي صدر بعد طول انتظار عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في روما في ٣١ آذار/مارس لم يسفر عن تحقيق تقدم ملموس نحو نزع سلاح المقاتلين وإعادتهم إلى أوطانهم. وبالتالي، فإنني أرحب بالالتزام الذي أعربت عنه

الحكومة الانتقالية في ١٦ تموز/يوليه باتخاذ تدابير قسرية لتجريد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من الأسلحة. كما يجب على الحكومة الانتقالية أن تعمل، بمساعدة المانحين، على كفالة حصول القوات المسلحة على رواتبها وعلى الدعم اللوجستي الكافي، باعتبار أن ذلك أمر ضروري لنجاح هذه العملية. وستواصل البعثة اتخاذ موقف أكثر صلابة في مواجهة مختلف الجماعات المسلحة، مع تقديم ما بوسعها من دعم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، أدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة الضغط على جميع الأطراف المعنية لكفالة انطلاق عملية الإعادة إلى الوطن دون مزيد من التأخير.

٩٢ - ويغمرني عميق الأسى لمقتل اثنين من حفظة السلام في الأعمال القتالية التي وقعت في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحيث ارتفع إلى إثني عشر عدد أفراد قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين قتلوا في الفترة التي يشملها هذا التقرير. ولا يزال الموظفون الوطنيون، وبخاصة صحفيي إذاعة أوكابي، يتعرضون للمضايقات ويتعرضون في بعض الحالات للتهديد أثناء أدائهم لعملهم. وهذه التهديدات لموظفي البعثة غير مقبولة، وإنني أهيب بالحكومة الانتقالية أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة قدرة موظفي البعثة على الاضطلاع بمهامهم في جميع أنحاء البلد بحرية ودون خوف على سلامتهم وأمنهم.

٩٣ - وختاما، أود أيضا أن أشكر ممثلي الخاص وأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على بذلهم جهودا لا تكل في ظل ظروف كثيرا ما تنطوي على تهديد لأمنهم الشخصي وذلك سعيا إلى تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.